

المؤتمر العام

C 91/26

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، روما

A

الدورة السادسة والعشرون
روما، ٩-٢٨/١١/١٩٩١

مساعدة اقل البلدان نموا على تحديد
استراتيجية للتنمية الزراعية

تقرير المدير العام

أولا - مقدمة

١ - أصدر مجلس المنظمة في دورته الثامنة والتسعين التي عقدت في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٠ القرار رقم ٩٨/١ بشأن "اقل البلدان نموا" وطلب من المدير العام أن "يراعى في جميع الأعمال التي تضطلع بها المنظمة، كافة النتائج التي أسفر عنها مؤتمر الأمم المتحدة الثانى المعنى باقل البلدان نموا، وأن يرفع تقريرا الى المؤتمر العام المقبل للمنظمة عن اقتراحاته بشأن المناهج والتدابير التي تكفل اشتراك المنظمة على نحو أوثق في تنفيذ برنامج العمل، ومساعدة اقل البلدان نموا، بناء على طلبها، على وضع استراتيجية للتنمية الزراعية للسنوات العشر القادمة بما يتماشى مع الفقرة ٨٦ من الاعلان الختامى لمؤتمر باريس".

٢ - ويسند برنامج العمل أولوية متقدمة للقطاع الزراعى ضمن اهداف اقل البلدان نموا في التسعينات. فالزراعة تشكل أكثر من نصف الانتاج المحلى الاجمالى فى هذه البلدان، ويعمل بها ما يقرب من ثلاثة أرباع اليد العاملة. ويوصى البرنامج باتخاذ تدابير نوعية فى اطار الاجزاء المتعلقة بالتنمية الريفية وتحديث الانتاج الزراعى، والأمن الغذائى والمعونة الغذائية وتنمية موارد مصايد الأسماك والبيئة والتخفيف من حدة الكوارث والاستعداد لمواجهتها وتلافيها. وفى حين تقع المسؤولية الأولى من التنفيذ على عاتق البلدان الاقل نموا، فان المجتمع الدولى مدعو الى تقديم الدعم لهذه البلدان لتحقيق الاهداف الواردة فى البرنامج.

٣ - وتقع الفقرة ٨٦ من برنامج العمل التي تتعلق بوثيقة المجلس ضمن الجزء المعنون "التنمية الريفية وتحديث الانتاج الزراعى، والامن الغذائى". وتدعو هذه الفقرة اقل البلدان نموا الى صياغة استراتيجية للتنمية الزراعية، بمساعدات دولية، من اجل تبني او تحسين سياسات الاسعار والائتمان، وتوزيع الدخل لمصلحة اقل الفئات دخلا، واشراك القطاع العام فى البنىات الاساسية التي تدعم الانتاج الزراعى، وترتيبات التعاون على المستويين الاقليمى وشبه الاقليمى، والتنوع الزراعى عن طريق دمج المحاصيل فى عمليات تربية الثروة الحيوانية، ومصايد الاسماك، والبستنة والغابات، وتصنيع المنتجات الزراعية وتوزيعها وتسويقها من اجل تلبية الاستهلاك المحلى والتصدير، واجراء البحوث والنهوض بالمعارف الفنية للمزارعين كأفراد او كمجموعات، وحياسة الاراضى والمحافظة على البيئة وصيانتها، ونظم الائتمان وخفض خسائر ما قبل الحصاد وبعده.

٤ - ويأتى هذا التقرير استجابة لطلب المجلس وهو يحل السياسات والاولويات ذات الصلة التي تتبعها المنظمة فيما يتعلق ببرنامج العمل. كما يحدد، بصورة افضل، المناهج والتدابير التي تستهدف تكثيف ارتباط المنظمة بأعمال تنفيذ برنامج العمل ومتابعته ورصده واستعراضه وبالجهود التي تبذل لمساعدة اقل البلدان نموا على تحديد استراتيجية للتنمية الزراعية فى التسعينات.

ثانيا - ارتباط المنظمة الوثيق بتنفيذ برنامج العمل - المناهج والتدابير

٥ - تتعاون المنظمة تعاوننا وثيقا من خلال الآليات المشتركة بين الوكالات، فى متابعة برنامج العمل وتنفيذه. وقد قدمت المنظمة عام ١٩٩٠ تقريرا الى مؤتمر باريس عن استعراض اوضاع الاغذية والتغذية فى اقل البلدان نموا خلال الثمانينات، تضمن اقتراحات من اجل التسعينات. كما قدمت المنظمة مساعداتها لوضع اللمسات الاخيرة على القسم الخاص بالاغذية والتغذية فى اقل البلدان نموا الوارد فى التقرير السنوى الذى قام بتجميعه الاونكتاد، ووفر المستلزمات الخاصة بالتقرير الذى رفعه الامين العام للامم المتحدة الى الجمعية العامة بشأن اقل البلدان نموا. وقدمت المنظمة مؤخرا معلومات مفصلة عن الموضوعات التي تقع ضمن اختصاصاتها لاعداد التقارير المستكملة.

٦ - وعلى الرغم من أن المنظمة ليس لديها برنامج خاص بشأن اقل البلدان نموا، فان هذه البلدان تظل مركز اهتمام المنظمة بالنظر الى احتياجاتها. والواقع أن أكثر من نصف الموارد المخصصة للأعمال

الميدانية ووجهت الى اقل البلدان نموا. فالتدابير الموصى بها فى برنامج العمل والمتصلة بمجال اختصاص المنظمة تتفق واهداف المنظمة الاساسية وأولوياتها على النحو الذى حددته الأجهزة الرئاسية، كما انها تنضوى كلها تقريبا تحت مظلة السياسات والاجراءات التى تنفذها المنظمة. وتغضى برامج العمل الخاصة فى المنظمة مجالات ذات أهمية خاصة لاقل البلدان نموا - الأمن الغذائى، وتحسين البذور وتنميتها، وتلافى الخسائر قبل الحصاد وبعده، وتحسين خصوبة التربة، وبرامج مكافحة التريبانوزوما الحيوانية والجراد. كذلك فان المبادرات العالمية الرئيسية التى اتخذتها المنظمة فى مجالات التنمية الريفية، وإدارة مصايد الأسماك وتنميتها، والمبيدات، والموارد الوراثية، والغابات الاستوائية، والتغذية، والتنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار، ذات فائدة مباشرة لاقل البلدان نموا. كما تحصل هذه البلدان على اهتمام مركزى فى الخطة متوسطة الأجل (١٩٩٢-١٩٩٧) الخاصة بالمنظمة.

٧ - وتلخص الأقسام التالية النشاطات الجارية والاتجاهات المستقبلية للدعم الذى تقدمه المنظمة لاقل البلدان نموا فى مجالات اختصاص المنظمة على النحو الوارد فى برنامج العمل.

التنمية الريفية

٨ - يولى برنامج العمل اهتماما خاصا للنمو المقترن بالعدالة ويدعو الى الترويج للتنمية القائمة على المشاركة لتشجيع ودعم النشاطات التى تنفذ على مستوى القاعدة، والتعاونيات الريفية، والمبادرات الفلاحية. وكان هذا المنهج موضع الاهتمام الرئيسى للمؤتمر العالمى للإصلاح الزراعى والتنمية الريفية الذى عقد عام ١٩٧٩ والذى مازال يوجه عددا من نشاطات المنظمة (انظر أيضا الوثيقة C 91/19). وقد أشرفت المنظمة، كمتابعة لأعمال هذا المؤتمر، على بعثات زارت عددا من اقل البلدان نموا (بينان واثيوبيا وكاب فيردى، وغينيا، والنيجر، وليسوتو، وسيراليون، وتنزانيا وبنغلاديش)، بناء على طلبها، لتقديم المشورة بشأن المشكلات التى تواجه عمليات إعادة تنظيم المؤسسات، واستخدام الموارد البشرية بكفاءة، وإعادة تعريف استراتيجيات التنمية الريفية من خلال المشروعات التى تشمل التعاونيات ومنظمات المزارعين. كما أجريت دراسات على فرص الحصول على الأرض، وتنظيم حيازة الأراضى، واستصلاحها.

٩ - وكان موضوع تنمية الموارد البشرية من بين الاهتمامات الرئيسية للمنظمة منذ انشائها. وسوف يجرى، من خلال نظم الإرشاد القائمة على

المشاركة، تعزيز عملية الترويج في استخدام التقنيات الزراعية واساليب الزراعة. وقد جرى بالفعل تصميم وتعزيز برامج الارشاد القطرية في كل من بوركينا فاسو وموزامبيق وتنزانيا، وبوروندي، رواندا، وأوغندا وبنغلاديش. وخلال عام ١٩٨٩ وحدها، نظمت دورات تدريب جماعى، وهو نشاط مهم من نشاطات الموارد البشرية، اشترك فيها ٤٢ ٠٠٠ متدرب من اقل البلدان نموا.

١٠ - ويعتبر برنامج عمل المؤتمر العالمى للإصلاح الزراعى والتنمية الريفية اطارا لعدد من البرامج القائمة على المشاركة والتي بدأتها المنظمة وتغطى منظمات الجهود الذاتية، والمجتمعات الريفية المحرومة، والغابات، ومصايد الاسماك الصغيرة والحرفية. وتعتبر خطة العمل الخاصة بالمشاركة الشعبية فى التنمية الريفية ذات أهمية خاصة بالنسبة لاقبل البلدان نموا. وتشدد الاستراتيجية الصادرة عن المؤتمر العالمى لادارة مصايد الاسماك وتنميتها لعام ١٩٨٤ على ضرورة مشاركة مجتمعات الصيد الصغيرة فى تخطيط النشاطات الانمائية وصياغتها. كذلك تعد المشاركة الشعبية عنصرا رئيسيا فى خطة العمل الخاصة بالغابات الاستوائية التى تركز على الحاجة الى قيام الحكومات وبنالات المعونة بتعزيز الآليات الخاصة بالمشاركة الشعبية المحلية ولاسيما عن طريق التعاون مع الوكالات غير الحكومية المحلية.

١١ - وتعتبر خطة العمل الخاصة بادماج المرأة فى التنمية، على النحو الذى وافق عليه مؤتمر المنظمة فى نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٨٩، ذات أهمية خاصة لاقبل البلدان نموا (انظر ايضا الوثيقة C 41/19). ويجرى تطوير آليات مختلفة على المستوى القطرى لادماج المرأة، بوصفها مشاركة ومنفعة، فى النشاطات التى تغطى مجالات تربية الحيوان، والرعى، وخدمات الارشاد والتدريب، لاسيما فى بينان وغينيا وموريتانيا ورواندا والنيجر. أما المشروعات الأخرى التى تشمل عنصر مشاركة المرأة فتضم: مركز البيانات العملية الخاصة بالمرأة الريفية (بوروندي)، تحديد احتياجات التدريب لموظفى الارشاد الزراعى (اثيريوبيا)، والمشروعات الزراعية المتكاملة لخدمة المرأة من خلال اعمال المجتمع المحلى (سيراليون).

الامن الغذائى والتخفيف من حدة الكوارث

١٢ - تتفق الاقسام الخاصة بالامن الغذائى والتخفيف من حدة الكوارث والاستعداد لها وتلافيها، الواردة فى برنامج العمل، اتفقا كاملا مع اولويات المنظمة. فالكثير من اقل البلدان نموا يتعرض عادة لاحداث

معاكسة، سواء من صنع الانسان او طبيعية تؤثر على مسار التنمية الزراعية والاقتصادية فيها. وتتعترف المنظمة بصورة كاملة بالاولويات التي ينبغي اسنادها لمثل هذه المواقف. فسوء اوضاع الامدادات الغذائية وتكرار حالات الطوارئ الشديدة تعطي اقل البلدان نموا اولوية واضحة عن البلدان النامية الأخرى فى الحصول على معونات الأمن الغذائى والمعونات الغذائية. فمن بين مجموع الموارد المتاحة فى اطار خطة معونات الأمن الغذائى فى نهاية ١٩٩٠، استخدم ٧٠ فى المائة فى اقل البلدان نموا، وذهب ٩٥ فى المائة منها الى اقل البلدان نموا فى افريقيا. وتعمل المنظمة بتعاون وثيق مع البنك الدولى، سواء فى البلدان التى ينفذ فيها البنك برامج للأمن الغذائى او فى تلك التى تقوم فيها المنظمة باعداد "برامج شاملة للأمن الغذائى". وقد استفاد بالفعل عدد من اقل البلدان نموا من هذا التعاون، لاسيما فى افريقيا (بوركينافاسو، وتشاد، والنيجر، وتنزانيا). كما تم تنمية التعاون فى مجال الأمن الغذائى مع الوكالات الأخرى مثل اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى وبرنامج الأغذية العالمى.

١٣ - وتحتاج اقل البلدان نموا، من أجل مواجهة العجز فى الأغذية واوضاع الطوارئ، الى تحسين عمليات جمع المعلومات الخاصة بالمحاصيل الغذائية والمخزونات والتخطيط للاستعداد للطوارئ. وتشترك المنظمة بصورة نشطة، من خلال النظام العالمى للاعلام والانذار المبكر عن الأغذية والزراعة لديها، فى رصد اوضاع العرض والطلب على الأغذية فى اقل البلدان نموا وتوفير الدعم الفنى لعدد من هذه البلدان لانشاء او تعزيز نظمها القطرية الخاصة بالاعلام والانذار المبكر عن الأغذية. وتعمل مشروعات الانذار المبكر القطرية، التى تتعاونها المنظمة، فى عشرين بلدا فى افريقيا وآسيا، ١١ منها من اقل البلدان نموا. وتجرى الاعمال التحضيرية الخاصة بذلك فى عدد آخر من اقل البلدان نموا. ويجرى تقديم المساعدات لثلاثة نظم شبه اقليمية للانذار المبكر فى افريقيا (اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف فى منطقة السهل، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بمكافحة الجفاف والتصحر، ومؤتمر التنسيق الإنمائى فى الجنوب الافريقى). ويجرى تحليل الأوضاع الغذائية فى اقل البلدان نموا على فترات منتظمة فى تقارير خاصة تصدرها المنظمة هى المحاصيل الغذائية والعجز فيها، واوضاع الامدادات الغذائية وتوقعات المحاصيل فى افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بالاضافة الى نشرة توقعات الأغذية. وتصدر المنظمة تقارير خاصة لتنبه المجتمع الدولى الى ظروف الزرع غير المواتية واحتمالات العجز الغذائى الوشيكة.

١٤ - وتستجيب المنظمة، من خلال مكتبها لعمليات الاغاثة الخاصة، لطلبات الحصول على مساعدات الطوارئ والاعاشة والاحياء فى قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الاسماك، وهى الطلبات التى تقدمها البلدان النامية المتضررة من الكوارث الطبيعية والتى من صنع الانسان. كما تحصل اقل البلدان نموا على مساعدات لوضع التدابير الخاصة بحالة الاستعداد لمواجهة الطوارئ وما بعدها.

١٥ - وابتداء من عام ١٩٨٩ وحتى منتصف ١٩٩١، نفذ مكتب عمليات الاغاثة الخاصة ٩٤ مشروعا قيمتها نحو ٢٨ مليون دولار فى ١٦ بلدا، كان ١٣ منها فى اقل البلدان نموا. وقد شملت هذه المشروعات نشاطات تتعلق بتلافى الوبئة الحيوانية، وتزويد المزارعين بالادوات الزراعية الصغيرة والبذور، وتقديم معدات وادوات الصيد للصيادين الحرفيين، واقامة مرافق التخزين الكافية لتلافى تعرض الامدادات الغذائية والمستلزمات الزراعية للاضرار، واحياء المناطق التى تضررت من الجفاف والفيضانات والاعاصير وثورات البراكين.

تنمية مصايد الاسماك

١٦ - تخدم تنمية مصايد الاسماك دورا متعدد الاغراض فى كثير من اقل البلدان نموا، لاسيما من اجل: زيادة القيمة التغذوية للامدادات الغذائية المحلية او المساهمة فيها، توفير فرص العمل المجزى وادرار الدخل للمجتمع المحلى واكتساب العملات الاجنبية اللازمة للاقتصاديات الضعيفة فى اقل البلدان نموا.

١٧ - وقد وافق المؤتمر العالمى لادارة مصايد الاسماك وتنميتها على خمسة برامج عمل وثمانى استراتيجيات مازالت تحقق تاثيرات ايجابية فى البلدان النامية بصفة عامة وفى اقل البلدان نموا بصفة خاصة. وتتعلق ثلاثة برامج عمل منها بمصايد الاسماك صغيرة النطاق، وتنمية تربية الاحياء المائية، والتخفيف من نقص التغذية، وهذه البرامج ذات صلة خاصة باحتياجات اقل البلدان نموا حيث توفر، مع الاستراتيجيات، اطارا عاما لاستجابة المنظمة لهذه الاحتياجات. فعلى سبيل المثال، نفذ منذ يناير/ كانون الثانى ١٩٨٩ ما مجموعه ١٠٨ مشروعات فى افريقيا، كان ٤١ مشروعا منها لمساعدة اقل البلدان نموا.

الغابات والطاقة

١٨ - وقد اسهم قطاع الغابات اسهاما مهما فى اقتصاديات اقل البلدان نموا، ورفع مستوى شعوبها. فهذا القطاع يتسم بأهمية خاصة ازاء

امدادات الطاقة حيث يشكل الحطب والكتلة الحيوية الخشبية مصدرا لاكثر من ٦٠ فى المائة من جميع استهلاك الطاقة فى اقل البلدان نموا. فالجزء من برنامج العمل المتعلق بـ "صيانة البيئة وحمايتها، بما فى ذلك زيادة الجهود من أجل التشجير، وحماية التربة من التعرية الناجمة عن سوء استخدام الاراضى أو الافراط فى استخدامها" يعكس اهداف خطة العمل الخاصة بالغابات الاستوائية التى تعتبر أول جهد دولى جاد لانقاذ الغابات الاستوائية عن طريق الاخذ بمنهج متكامل.

١٩ - وقد كان المنهج متعدد التخصصات لخطة العمل الخاصة بالغابات الاستوائية الذى يشجع الحوار بين الخبراء الفنيين والجهات المتبرعة وواضعى السياسات وسكان الريف من أجل صياغة الأولويات والمشروعات واستكشاف وسائل تمويلها، ذا فائدة مباشرة لاقل البلدان نموا. فعلى سبيل المثال، اجتمع فى ١٩٩٠ ممثلو حكومات سيراليون وتنزانيا ونيبال، تحت اشراف خطة العمل الخاصة بالغابات الاستوائية، مع ممثلى الجهات المتبرعة والوكالات، لمناقشة وسائل تنفيذ "خطة العمل القطرية الخاصة بالغابات" ومتابعة توصياتها، لاسيما فيما يتعلق ببدء البرامج والمشروعات وتمويلها. واستكملت بعثات استعراض الغابات التى تشترك فيها المنظمة، أو يجرى تنفيذها فى كل من بوركينا فاسو وغينيا الاستوائية واثيوبيا وهايتى وليسوتو وموزامبيق وتوغو. ويجرى دراسة الطلبات والاستفسارات المقدمة من كاب فيردى وملاوى وميانمار وفانواتو. واصبحت اقل البلدان نموا تدرك الآن مزايا التخطيط لقطاعاتها الحرجية وطلب المساعدة من خطة العمل الخاصة بالغابات الاستوائية فيما يتعلق بالخطط الكلية والسياسات والاستراتيجيات والموارد التى تقدم من خلال الدعم من الجهات المتبرعة.

٢٠ - ويقترح برنامج العمل أن تضع اقل البلدان نموا، بدعم من الجهات المتبرعة، وبالإضافة الى عملية التشجير واعادة التشجير، سياسات تهدف الى ترشيد استخدام الطاقة وصيانتها وتطوير قدراتها فى مجال الطاقة. كذلك تدرك المنظمة أن نقص الطاقة يؤدى الى زيادة التضارب بين الزراعة والبيئة، وهو التضارب الذى يزيد من تفاقمه النمو السكانى. وما لم يتم تسوية هذا التضارب، ستكون النتيجة هى زيادة تدهور الموارد الطبيعية والتلوث بكافة أشكاله.

٢١ - ولدى المنظمة منهج متكامل لتقدير أوضاع الطاقة والتخطيط لها يعتمد على الحاجة الى اتخاذ اجراءات منسقة من جانب مختلف الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص. ويشمل ذلك ادماج الطاقة فى الخطط والاستراتيجيات الزراعية الشاملة فى اقل البلدان نموا. وقد بدى فى

تنفيذ هذا العمل، على أساس دراسات حالة تجرى فى عدد من البلدان الآسيوية وسوف يتسع نطاق هذه الدراسات ليشمل أقل البلدان نمواً التى تعاني من نقص حرج فى امدادات الطاقة .

البيئة والتنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار

٢٢ - يوصى برنامج العمل بوضع منهج متعدد التخصصات لمعالجة مشكلات البيئة. ويجب أن يشمل ذلك، بين أمور أخرى، تقديم الحوافز للتشجيع على النهوض بإدارة البيئة، وتوعية المجتمعات المحلية، وتنمية الموارد البشرية، والعمل على استئصال الفقر، والنهوض بإدارة البيئة وتنمية مصادر جديدة ومتجددة للطاقة .

٢٣ - والزراعة هى القطاع الاقصادى الذى يؤثر أكثر من غيره فى البيئة الطبيعية ويعتمد عليها أكثر مما تعتمد القطاعات الأخرى. فالاختلالات الأيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية لا تؤدى الى الأضرار بسلامة القطاع الزراعى بالنسبة للأجيال الحاضرة فحسب، بل وبالنسبة للأجيال القادمة أيضاً. ويعالج مفهوم التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار هذه المشكلة. ويسلم اعلان دن بوش الصادر عن المؤتمر المعنى بالزراعة والبيئة المشترك بين المنظمة وهولندا (والذى حضره ممثلو ٢٦ بلداً من أقل البلدان نمواً) بأن مسؤولية الزراعة الأولى هى ضمان الأمن الغذائى للجميع، ووافق على ضرورة تحقيق الزراعة القابلة للاستمرار كجزء من العملية الدينامية الخاصة بالتنمية الريفية (انظر أيضاً الوثيقة 91/30 C).

٢٤ - وقد قدم اعلان دن بوش وجدول أعمال التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار الى الدورة التاسعة والتسعين لمجلس المنظمة (يونيو/حزيران ١٩٩١) للحصول على توجيهاً واتخاذ تدابير المتابعة اللازمة. وقد أوصى المجلس باستخدام تقرير المؤتمر المشترك بين المنظمة وهولندا "كأساس جيد لوضع تفاصيل لاستراتيجيات واقتراحات العمل فى هذا المجال، واعتبارها على وجه الخصوص عنصراً هاماً فى عملية التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية فيما يتعلق بالقطاع الزراعى". وأيد المجلس تأييداً كاملاً التوصية بأن تعمل المنظمة على وضع اطار شامل لبرنامج للتعاون الدولى للمساعدة فى تلبية احتياجات التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار على المستويين القطرى والدولى، ووافق على أن للمنظمة "ميزة نسبية مهمة فى توفير المشورة المتعلقة بالسياسات للبلدان فى هذا المجال، وفى

تنفيذ الاطار البرامجى الشامل للتعاون الدولى/ التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار".

٢٥ - وسوف يراعى منهج المنظمة فى مجال التنمية الزراعية فى اقل البلدان نموا التوصيات المتعلقة بالتنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار الصادرة عن الاجهزة الريفية للمنظمة وعن مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية.

٢٦ - ومن المسائل ذات الأهمية الخاصة لأقل البلدان نموا فى أفريقيا الخطة الدولية لصيانة الاراضى الافريقية واحيائها التى وضعتها المنظمة متابعة للدراسة المعنونة: الزراعة فى افريقيا: الخمسة والعشرون عاما القادمة. وقد وضعت هذه الخطة، التى وافق عليها مؤتمر المنظمة الاقليمى لافريقيا اثناء دورته السادسة عشرة فى يونيو/ حزيران عام ١٩٩٠، لتوفير الوسائل الكفيلة بأن تضع البلدان الافريقية برامجها الخاصة التى تستهدف وقف تدهور الاراضى. وقد صممت الخطة بصورة خاصة لتمكين البلدان من وضع برامجها بصورة تتفق واحتياجاتها الخاصة.

التعاون الاقتصادى والتقنى فيما بين اقل البلدان نموا وغيرها من البلدان النامية

٢٧ - يعترف برنامج العمل بدور تعزيز التعاون فيما بين اقل البلدان نموا وغيرها من البلدان النامية فى جهودها الانمائية، لاسيما فى ميادين التجارة والمشروعات المشتركة واستغلال الموارد الطبيعية وتبادل المعلومات والمعارف ونقل التكنولوجيا. وتسترشد المنظمة، فى تقديم مساعداتها لأقل البلدان نموا، بالأولوية التى يحظى بها التعاون الاقتصادى والتقنى فيما بين البلدان النامية فى برنامج عمل المنظمة. وتوفر خطط التعاون الاقليمى وشبه الاقليمى، بما فى ذلك أجهزة التكامل، القنوات الطبيعية لما تقدمه المنظمة من دعم لهذا التعاون. وفى اقليم افريقيا، تشمل نماذج هذه الأجهزة، التى تتعاون مع المنظمة بصورة وثيقة، المجموعة الاقتصادية لدول افريقيا الغربية، واتفاقية التجارة التفضيلية لافريقيا الشرقية والجنوبية، والاتحاد الجمركى والاقتصادى لافريقيا الوسطى، والمجموعة الاقتصادية الغربية لافريقيا، وهيئة حوض بحيرة تشاد. ويشمل التعاون، بصفة عامة، صياغة استراتيجيات التنمية الزراعية والتخطيط الزراعى فى اطار التعاون الاقليمى، وتحديد الآليات والاجراءات التى يمكن بفضلها التوسع فى التجارة بالسلع الزراعية فيما بين بلدان الاقليم، وتقديم المساعدات

لتصميم خطط الأمن الغذائى الاقليمية وشبه الاقليمية والقطرية المنسقة وتنفيذها. وتعد الدراسة المهمة التى وضعتها المنظمة فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية فى مجال التجارة بالسلع الزراعية ذات اهمية مباشرة لاقبل البلدان نموا.

٢٨ - وتستخدم المنظمة العديد من الوسائل المباشرة للترويج لتبادل المعلومات ونقل التكنولوجيا فيما بين اقل البلدان نموا وغيرها من البلدان النامية. ويشمل ذلك المشاورات فيما بين البلدان، والحلقات الدراسية التدريبية، والجولات الدراسية، والتوسع فى نظم المعلومات لنشر البيانات بشأن امكانيات وفرص التعاون التكني فيما بين البلدان النامية ودعم المؤسسات والشبكات الاقليمية. (انظر أيضا الفصل الحادى عشر من الوثيقة C 91/8). ويعد نقل تكنولوجيا تصنيع المانجو من الهند الى غينيا، وتصنيع الأرز، وتجربة استزراع الأريبيان من فيتنام الى غينيا بيساو، من بين الأمثلة الكثيرة على النشاطات التى تدعمها المنظمة. كذلك فان رابطة اجهزة تسويق الاغذية فى افريقيا الشرقية والجنوبية، التى أنشئت بدعم من المنظمة، تشجع التعاون فيما بين ثمانية بلدان افريقية من بينها ستة من اقل البلدان نموا هى اشيوبيا وملاوى والصومال والسودان وتنزانيا وأوغندا. وسوف تسهم المنظمة فى وضع وتطوير مناهج وطرق مبتكرة لمساعدة اقل البلدان نموا فى تحقيق أقصى استفادة ممكنة من القدرات المتكاملة المتاحة فى البلدان النامية.

ثالثا - المساعدات المقدمة من المنظمة لاقبل البلدان نموا لتحديد استراتيجية للتنمية الزراعية على المستوى القطرى

٢٩ - تمثل استراتيجية التنمية الزراعية على النحو المشار اليه فى الفقرة ٨٦ من برنامج العمل، جدول أعمال شامل يغطى مجموعة واسعة من نشاطات المنظمة. وقد أصبحت المنظمة، ضمن هذا الاطار العريض للنشاطات، تشارك بصورة مطردة فى أعمال السياسات القطرية وذلك فى غالب الأحيان فى صياغة برامج التكين الهيكلى.

٣٠ - وكانت الدروس المستفادة من التعاون المكثف الذى أقامته المنظمة مع اقل البلدان نموا هى الأساس الذى اعتمد عليه فى اجراء دراسات واقعية بعيدة المدى. فالزراعة عام ٢٠٠٠ توفر اطارا للتنمية الزراعية فى البلدان النامية بما فيها اقل البلدان نموا. وثمة دراسة بارزة أخرى هى الزراعة فى افريقيا: الخمسة والعشرين عاما القادمة تشير بالتدابير الواقعية التى ينبغى اتخاذها لانعاش

الزراعة فى افريقيا، حيث توجد معظم البلدان الاقل نموا. وتركزت الدراسة بالدرجة الاولى على حماية الموارد الطبيعية وتنميتها وتحسين العناصر الاربعة الاساسية للتنمية الزراعية وهى الحوافز والمستلزمات والمؤسسات والبنية الاساسية. وتوفر الدراسة التى اعدتها المنظمة عن السياسات السعيرية التى قدمت الى مؤتمر المنظمة عام ١٩٨٥، خطوطا توجيهية بشأن سياسات التسعير ذات الصلة المباشرة لاقل البلدان نموا. كذلك فان العمل الذى قامت به المنظمة مؤخرا للاعداد لـ "استراتيجية طويلة الاجل لقطاع الاغذية والزراعة" كجزء من الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الرابع للتنمية، لها انعكاسات على التنمية فى اقل البلدان نموا. وتركز الوثيقة على السياسات الخاصة بالاغذية والزراعة لتحقيق اربع اهداف رئيسية هى النمو الاقتصادى المقترن بالعدالة، والتخفيف من حدة الفقر، والامن الغذائى، وتنمية الموارد البشرية والمؤسسات، والتنمية القابلة للاستمرار والبيئة.

٣١ - وقد اتخذت المنظمة، سعيا منها الى تعزيز دور المشورة فى مجال السياسات الذى تفضلع به، المبادرة التالية التى لها تأثير مباشر على اقل البلدان نموا والتى ستواصل المنظمة تنفيذها.

اعمال السياسات القطرية والتكيف الهيكلى

٣٢ - راي مؤتمر المنظمة، خلال دورته الخامسة والعشرين (نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٨٩) ضرورة ان تركز المنظمة بشكل اوثق على الاستعراضات القطاعية وشبه القطاعية واعمال التكيف الهيكلى على المستوى القطرى. وعلى ذلك اكدت نشرة المدير العام رقم ٩٠/٥١ الصادرة فى ١٩٩٠/١٠/٢٢ الحاجة الى ان تتبنى المنظمة دورا اكثر نشاطا فى اعمال التكيف القطاعى والهيكلى. وتم انشاء آلية داخلية للترويج للعمل فى هذا المجال وتوثيقه. كما انشئ نظام للمعلومات فى مجال السياسات القطرية لتجميع المعلومات ذات الصلة عن جميع انواع السياسات القطرية المتوافرة فى الوقت الحاضر فى جميع انحاء المنظمة (لمزيد من التفاصيل، انظر الوثيقة C 91/21).

٣٣ - وتتوافق نشاطات المنظمة فى هذا الاطار مع برنامج العمل، وتستجيب لاحتياجات اقل البلدان نموا من اجل استمرار اصلاح السياسات الزراعية، ورصد تأثير السياسات على المستويين الجزئى والكلى على اداء الزراعة ومستوى معيشة السكان فى الريف.

٣٤ - ويعتبر وقف مصادر التمويل المؤكدة عقبة خطيرة أمام مساعدة اقل البلدان نموا في تحليل أوضاعها الغذائية والزراعية في ضوء المناخ الاقتصادي الكلى فيها ووضع الاستراتيجيات الملائمة في هذا المجال. وعلى الرغم من أن المصدر الرئيسى للمساعدات حتى الآن هو برنامج التعاون الفنى، فإن هناك حاجة الى تنفيذ مشروعات أوسع نطاقا وأطول مدى بتمويل من موارد من خارج الميزانية.

٣٥ - ولا يتوافر لدى البنك الدولى أو صندوق النقد الدولى فى الوقت الحاضر أى اعتمادات محددة لتمويل الأعمال القطاعية الخاصة بالوكالات الفنية فى الأمم المتحدة والمرتبطة ببرامج التكيف الهيكلى (على الرغم من أن هذه الأعمال تنفذ، فيما يتعلق بالمنظمة، فى بعض الأحيان فى إطار برنامج التعاون بين المنظمة والبنك الدولى التابع لمركز الاستثمار). غير أن المرفق الجديد الخاص بالدعم التقنى على مستوى البرامج الذى أنشئ فى إطار الترتيبات اللاحقة لتكاليف الدعم فى برنامج الأمم المتحدة الانمائى توفر مصدرا محتملا للتمويل.

٣٦ - وبناء على طلب الحكومات الأعضاء، زادت المنظمة من مشاركتها فى الأعمال المتصلة بالتكيف الهيكلى. ويشمل ذلك تقييم تأثير برامج التكيف الهيكلى على قطاعى الأغذية والزراعة، وتقديم المساعدات للتحضير لمفاوضات التكيف الهيكلى واجتماعات المائدة المستديرة الخاصة بالجهات المتبرعة. وفى بوركينا فاسو على سبيل المثال، قدم مشروع ممول من برنامج التعاون الفنى، فى إطار برنامج التكيف الهيكلى الذى أجريت مفاوضاته مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، مساعداته الى الحكومة فى اعداد السياسات واستراتيجية متوسطة المدى لتحسين أداء القطاع الزراعى. وفى جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية، تشمل مساعدات المنظمة، فيما تشمل، تجميع طلبات الحصول على مساعدات فى مجال السياسات ومن ثم ضمان الاتساق فيما بين النشاطات ذات الصلة فى هذا البلد. (لمزيد من التفاصيل أنظر الوثيقة C 91/21).

التخطيط وصياغة الاستراتيجيات

٣٧ - مازالت مشروعات المنظمة لتقديم المساعدات فى مجال التخطيط توفر الدعم لاقل البلدان نموا بأشكال مختلفة. فهذه المشروعات تركز بالدرجة الأولى على الاستعراضات القطاعية، وتحليل الخطط والسياسات والاستراتيجيات فى مجال الزراعة، وتأثير السياسات على التنمية الريفية والدخل فى الريف.

٣٨ - وتقدم المساعدات الفنية الى بهوتان وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية وملديف ونيبال فى مجال السياسات والتخطيط فى حين جرى التركيز فى بعض مناطق افغانستان على تاهيل المجتمعات الريفية والزراعية التى تضررت من الحرب. وفى بهوتان، يغطى البرنامج الاسراع بوتيرة الانتاج الغذائى، وتقييم التأثيرات الاقتصادية لبدائل الاكتفاء الذاتى وتقديم المشورة فيما يتعلق باصلاح السياسات التى تؤثر على نشاطات التنمية الزراعية فى سياق الخطة الخمسية السابعة (١٩٩٢-١٩٩٧). اما فى بوروندى، فتقدم المنظمة مساعداتها للاعداد لمائدة مستديرة بشأن استراتيجيات وبرامج القطاع الريفى، وتستخدم نتائج هذه المائدة المستديرة فى الاعداد لدورة البرمجة الخامسة فى برنامج الامم المتحدة الانمائى. وفى اثيوبيا قدمت مساعدات لوضع استراتيجية قطرية لتنمية الاغذية والتغذية وكذلك لتحسين كفاءة التخطيط اللامركزي الذى تسعى الحكومة الى ترويجه منذ بعض الوقت. وفى اليمن، يجرى تنفيذ مشروع ممول من برنامج التعاون الفنى بشأن التخطيط الزراعى وتحليل المشروعات، والرصد والاحصاءات وذلك من اجل تعزيز القدرات المؤسسية فى الاقليم الجنوبى من اليمن (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية فى السابق) فى هذه المجالات. ونظرا لتوحيد اليمنيين فى الؤنة الاخيرة، سيبدأ العمل فى مشروع لاجراء استعراض متعمق للقطاع الزراعى، وتحديد معوقات التنمية فى الاقليمين وتحديد سياسة زراعية موحدة ووضع خطة عمل لتنفيذها.

تحسين القدرات فى مجال تحليل السياسات والتخطيط

٣٩ - يعتبر تحسين قدرات الحكومات والمؤسسات شبه الحكومية فى مجال تحليل السياسات جانبا مهما من جوانب الاعمال المتصلة بالسياسات التى تنفذها المنظمة. ويتخذ جزء كبير من هذه النشاطات شكل دورات تدريبية وحلقات دراسية وحلقات دراسية عملية وتوزيع مواد تدريبية.

٤٠ - وفى السودان، انتهى العمل مؤخرا من مشروع صمم من اجل تعزيز قدرات وزارة الزراعة والموارد الطبيعية على التخطيط وتحليل السياسات فى القطاع الزراعى. كذلك انتهى العمل مؤخرا فى مشروعين كبيرين للتدريب على التخطيط على المستوى المحلى او يجرى تنفيذهما فى النيجر وغينيا. ومن المقرر تنظيم مشاورة خبراء بشأن ادارة الاراضى على مستوى القرية فى بوركينا فاسو تشترك فيها اتحادات المزارعين وخبراء التخطيط ومعاهد التدريب من بلدان السهل. ونظم التدريب فى مجال تحليل السياسات فى تنزانيا عن طريق برنامج شامل

يتألف من ثمانى دورات تدريبية ويشمل مؤسسات التدريب المحلية . كما
يجرى توفير التدريب على تحليل السياسات فى بوتسوانا وتشاد وتوغو
وأوغندا . أما فى اقليم الشرق الأدنى، فتعقد المنظمة فى الوقت الحاضر
دورة تدريب سنوية على تحليل السياسات يشترك فيها موظفون من السودان
واليمن .

رابعاً - التعاون مع المؤسسات الأخرى

٤١ - أكد مؤتمر الأمم المتحدة الأول بشأن أقل البلدان نمواً (١٩٨١)
الحاجة الى تحسين تنسيق المعونات وزيادة كفاءة تنظيم اجتماعات
الاستعراض القطرية . وقد أكد المؤتمر الثانى الدور الرئيسى لتنسيق
المعونات وتنظيم اجتماعات الاستعراض القطرية بصورة منتظمة تحت
إشراف حكومات أقل البلدان نمواً .

٤٢ - وكما أشير سلفاً، قدمت المنظمة، بناء على طلب الجمعية العامة
للأمم المتحدة، تقريراً عن استعراض قطاعى الاغذية والزراعة فى أقل
البلدان نمواً خلال الثمانينات . وقد ارتبطت المنظمة بتخطيط برنامج
العمل وتنفيذه من خلال المساعدات التى قدمتها الى الحكومات فى جميع
مراحل عملية المائدة المستديرة التى نظمتها برنامج الأمم المتحدة
الانمائى، ولاسيما فيما يتعلق بالمشاورات الخاصة بالقطاع الزراعى على
المستوى القطرى . أما على المستوى العالمى، فتشترك المنظمة فى
الاجتماعات المشتركة بين الوكالات التى يدعو اليها الأونكتاد وترأسها
الأمم المتحدة، والتى عقدت أحدث دوراتها فى جنيف يومى ١ و ٢ يوليو/
تموز ١٩٩١ . وتسهم المنظمة فى الوثائق التى تقوم بتوثيقها الأونكتاد
بما فى ذلك الردود على استبيان يرسل كل عامين، واعداد الاقسام ذات
الصلة من التقرير السنوى بشأن أقل البلدان نمواً والوثيقة التى
تعددها الوكالات بشأن استعراض منتصف المدة (عام ١٩٨٥ ثم طلبت
لعام ١٩٩٥) .

٤٣ - وتشمل الأمثلة على الاجتماعات المتصلة بالمائدة المستديرة
المشار اليها أعلاه التى عقدت أو من المقرر عقدها فى الفترة
١٩٩٠-١٩٩١ بمشاركة من المنظمة، اجتماعاً عن التنمية الزراعية
والريفية فى بوروندى فى نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٩٠ واجتماعاً بشأن
الابعاد الاجتماعية للتكيف الهيكلى فى يناير/ كانون الثانى ١٩٩١ .
وقد اشتركت المنظمة فى اكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٠، فى اجتماع للمائدة
المستديرة بشأن التنمية الريفية والبيئة عقد فى ليسوتو وتشترك فى

الوقت الحاضر فى الاعداد لبعثة متعددة التخصصات من المقرر ايفادها الى رواندا فى اواخر عام ١٩٩١ .

٤٤ - وقد وثقت المنظمة من تعاونها مع المؤسسات الاخرى فى مجال التكيف الهيكلى والاعمال المتصلة بالسياسات القطرية . ونتيجة لذلك تتزايد الفرص امام المنظمة للمشاركة فى الموائد المستديرة التى ينظمها برنامج الامم المتحدة الانمائى/ البنك الدولى واجتماعات المجموعة الاستشارية بشأن نشاطات التكيف الهيكلى . ووافق البنك الدولى على تشجيع الحكومات على الاستعانة بالمنظمة كوكالة منفذة لعناصر المساعدات التقنية فى المشروعات التى يمولها البنك ولاسيما فى مجال السياسات وتعزيز القدرات وادارة الموارد . وتم التوصل الى اتفاق مع صندوق النقد الدولى بشأن تبادل المعلومات والوثائق بصورة غير رسمية وبشأن التعاون على اساس كل قطر على حدة .

الاستنتاجات

٤٥ - يثير الاستعراض المشار اليه اعلاه العديد من القضايا المهمة . واهم هذه القضايا هى الاعتراف ، ولاسيما بالنسبة لاقبل البلدان نموا ، بان وجود استراتيجيات ملائمة للتنمية الزراعية يعد جزءا رئيسيا من سياسات التنمية الشاملة للقطر ، جنبا الى جنب مع المناخ الاقتصادى الدولى . ولذا فان من الضرورى تبديد كل تحيز ضد الزراعة من جانب السياسات المحلية على المستوى القطاعى او مستوى الاقتصاد الكلى والاعتمادات المخصصة من موارد الميزانية . اما على المستوى الدولى ، فان السياسات المتصلة بالمديونية الخارجية وتدفق الموارد تعد ذات اهمية خاصة . وتسهم عملية تدفق الموارد الى الخارج لخدمة الديون الخارجية التى يمتلك الكثير منها جهات الاقراض الرسمية فى حالة اقل البلدان نموا ، فى الحد بشدة من عملية تشجيع النمو الزراعى من خلال الاستثمارات العامة لتطوير البنيات الاساسية وتنمية المؤسسات . ويؤدى ذلك الى عرقلة النمو الاقتصادى العام وتطبيق التدابير الرامية الى تحسين فرص الحصول على الاغذية . وتشير التقارير الى ان التدفقات الميسرة والكلية من الموارد المالية الخارجية قد انخفضت فى ١٩٨٩ الى ما يعادل تلك التى كانت سائدة فى عام ١٩٨٦ بالارقام الحقيقية . كذلك تدهور نمو عائدات تصدير السلع الزراعية من اقل البلدان نموا مما يؤثر تأثيرا شديدا على قدرتها على خدمة ديونها . وقد انخفضت هذه العائدات نتيجة لاوضاع الكساد فى سوق الكثير من السلع الزراعية . وسوف يعتمد النمو فى المستقبل ، بين أمور اخرى ، على الظروف العامة التى تحكم التجارة بالسلع الزراعية فضلا عن فرص

الوصول الى الاسواق. ويتعين مراعاة هذه الحقائق عند تصميم استراتيجيات التنمية الزراعية وتنفيذها فى اقل البلدان نموا. غير ان المجتمع الدولى يتحمل مسؤولية واضحة عن اتخاذ الخطوات اللازمة للتخفيف من حدة القيود الخارجية.

٤٦ - وقد حددت الدراسات المنظورية والاقليمية التى اعدتها المنظمة، مثل الزراعة فى افريقيا: الخمسة والعشرين عاما القادمة والزراعة عام ٢٠٠٠ الخطوط العريضة من الاستراتيجية الزراعية التى تصلح لكلى تطبيقها اقل البلدان نموا بحسب ظروفها الخاصة. وتركز هذه الاستراتيجيات على استخدام التكنولوجيا المحسنة والملائمة وتطوير المؤسسات وتنمية الموارد البشرية والاعتبارات الانمائية.

٤٧ - وكما اشير فى الاقسام السابقة من هذه الوثيقة، فانه على الرغم من ان المنظمة ليس لديها برنامج محدد لاقل البلدان نموا، فان هذه البلدان هى المستفيد الرئيسى من مجموعة كبيرة من النشاطات التى تتم فى اطار البرنامج العادى والبرامج الميدانية التى تتوافق بصورة كاملة مع برنامج العمل. وسوف تواصل المنظمة جهودها، فى حدود الموارد المتوافرة لديها، وبناء على طلب اقل البلدان نموا ذاتها، جهودها لتكثيف الدعم الذى تقدمه لهذه البلدان لوضع استراتيجيتها فى المجال الزراعى وللإضطلاع بالبرامج الفنية الرامية الى تنفيذ هذه الاستراتيجيات.